article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال الفترة من 1 فبراير حتى 29 فبراير 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقًا إنسانيًا وصحيًا... ».

مستجدات الواقع المصري في فبراير 2024

مع قدوم شهر فبراير 2024، لم تهدأ آثار الأزمة الاقتصـــــادية واستمرت معاناة المواطنين مع الارتفاع المتزايد لجميع السلع الأساسية تقريبًا؛ بالتزامن مع الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي للدولار الأمريكي في البنوك والمصارف وبين سعره في السوق الموازية. وكعادة النهج الأمني في حل الأزمات؛ لجأت وزارة الداخلية إلى تكثيف الحملات الأمنية؛ ليس فقط ضد تجار العملة في السوق الموازية ولكن المتداولين أيضًا، مع تركيز وسائل الإعلام التابعة للسلطة على تكثيف التغطية الإعلامية لهذه الأنباء لإيصال رسائل تخويف مباشرة للمتداولين الصغار، وتواترت شهادات بين المـــواطنين في بداية الشهر عن التعرض للتفتيش المفاجئ من قبل أفراد وزارة الداخلية وذلك في محاولةٍ من السلطة للسيطرة على سعر الصـــــرف في تلك السوق وتقليل الفجوة.

في تلك الأثناء، كانت تتردد معلومات مسربة حول صفقة غامضة مرتقبة بين عدد من الشركات الإماراتية والحكومة المصرية لبيع مدينة رأس الحكمة التي تقع على شواطئ البحر المتوسط في طريق الساحل الشمالي الغربي. وفي 22 فبراير، أصدر مجلس الوزراء بيانًا غامضًا تحدث فيه عن صفقة استثمارية ضخمة مع شركات كبرى، وفي اليوم التالي عقد رئيس الوزراء مؤتمرًا صحفيًا شهد الإعلان عن بعض التفاصيل وتوقيع الاتفاق بخصوصها، وتحدث رئيس الوزراء عن الدفعات المالية التي ستتسلمها الحكومة المصرية، ولم يفصح عن كون هذه المبالغ مقابل بيع مساحة تصل إلى 170 مليون متر مكعب أم حق انتفاع بالأراضي!

وفي سياق غير منفصل، يتعرض سكان منطقة "ضاحية الجميل" غرب مدينة بورسعيد، إلى الإخلاء القسري لمنازلهم كجزء من "خطة التطوير"، واستخدام السلطات للحل الأمني على يد وزارة الداخلية لقمع أي محاولات من السكان للتمسك بمنازلهم، رغم عرض السكان استعدادهم لشراء الأراضي؛ ولكن تستميت الدولة في رفض تلك البدائل رغم استعداد المواطنين لتقديمها، وتطور الأمر إلى وفاة أحد المواطنين أثناء عمليات الهدم. ووفقًا لمصادر صحفية تواصلت مع سكان المنطقة؛ فإن الضاحية التي تضم أكثر من 400 عقار سكني وما يقارب 2500 أسرة، بنيت وعُمّرت بأموال السكان وبترخيص من المحافظة بموجب نظام حق انتفاع طويل الأمد منحته المحافظة لسكان الحي ويجدد سنويًا، كما أدخل الأهالي كافة المرافق من مياه وغاز وكهرباء على نفقاتهم الخاصة دون أي دعم حكومي، وهو ما اشترطته المحافظة حينذاك، إذ سلّمتهم المنطقة حق انتفاع شرط البناء والتعمير.

وما زالت الإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة علي يد القوات (الإسرائيلية) مستمرة للشهر الرابع على التوالي، ووصلت الحرب إلى مدينة رفح الفلسطينية التي تقع علي الحدود مع مصر، ومع حقيقة أن معبر رفح هو المنفذ الوحيد لعبور المساعدات وأيضًا المصابين والجرحى من داخل غزة، نشرت صحيفة «مدى مصر» المستقلة تحقيقًا عن رجل الأعمال السيناوي، إبراهيم العرجاني، تكشف فيه عن التربح الهائل لشركة «هلا» المملوكة له، من وراء الرشاوى أو ما يعرف بـ «التنسيق» التي يضطر العالقين في غزة من الفلسطينيين وحتى حاملو جوازات السفر المصرية لدفعها للتمكن من الخروج من القطاع. وعقب نشر هذا التحقيق بيومين، استدعت نيابة استئناف القاهرة رئيسة تحرير الموقع، لين عطا الله، للمثول أمامها على ذمة القضية المؤجلة برقم 22/ 2023 حصر نيابة استئناف القاهرة، ثم صدر القرار بإخلاء سبيلها بكفالة خمسة آلاف جنيه.

وعلى صعيد المستجدات القانونية، صدق الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، خلال الشهر على القانون رقم 4/ 2024 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 109/ 1971 في شأن هيئة الشرطة، وهو التعديل الذي يرى فيه كثير من الخبراء تقويضًا خطيرًا للسلطات القضائية؛ إذ تمكن وزارة الداخلية والمجلس الأعلى للشرطة من عدم تنفيذ أحكام القضاء بعودة أي ضابط مفصول بسبب اللياقة الطبية أو الاعتبارات الأمنية أو غيرها للخدمة، وهو ما يجعل للمجلس الأعلى للشرطة سلطة تتجاوز سلطة القضاء ويزيد من توغل السلطات التنفيذية علي حساب القضائية.

أما عن الأحكام القضائية خلال الشهر، أصدرت محكمة جنح المطرية في جلستها بتاريخ 6 فبراير، حكمًا بحبس المرشح الرئاسي المُحتمل السابق، أحمد الطنطاوي، ومدير حملته، محمد أبو الديار، سنة وكفالة 20 ألف جنيه لإيقاف التنفيذ حتى الاستئناف، وذلك على ذمة القضية المحالة من نيابة أمن الدولة العليا المقيدة برقم 16336/ 2023 جنح قسم المطرية، والمعروفة إعلاميًا باسم "قضية التوكيلات الشعبية"، وحبس 21 من أعضاء وعضوات حملة "طنطاوي" سنة مع الشغل، بالإضافة إلى حرمان الأخير من الترشح للانتخابات النيابية لمدة خمس سنوات.

كذلك قضت محكمة الجنح الاقتصادية بطنطا علي المدرس المساعد بكلية الهندسة، كيرلس رفعت ناشد، بحبسه ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ وغرامة 100 ألف جنيه إضافة إلى تعويض مدني مؤقت قدره 20 ألف جنيه، وذلك بعد أن وجهت النيابة تهم الاعتداء على المبادئ والقيم الأسرية في المجتمع المصري، وانتهاك حرمة الحياة الخاصة للأنبا بنيامين مطران المنوفية، وازدراء الدين المسيحي، وذلك على إثر مناقشات دينية بين الطرفين.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية فبراير 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر فبراير 2024 الانتهاكات التالية:

رصدت منظمات التحالف ثلاث حالات وفاة داخل مقار الاحتجاز خلال شهر فبراير، أولها واقعة وفاة عبد الله الديساوي صالح، المحتجز داخل سجن العاشر من رمضان، بعد معاناة 7 سنوات من الإهمال الطبي والحرمان من الرعاية الصحية الواجبة له كونه مصاب بأمراض الكبد والسكري والضغط والحساسية الصدرية التي ضاعفتها ظروف الاحتجاز غير الآدمية، ما أدى إلى وفاته يوم 8 فبراير 2024. كذلك رصدنا الوفاة الغامضة لطالب أوغندي مقيم بمصر يُدعى، أحمد موكاسا نشانجا، تم إلقاء القبض عليه نهاية ديسمبر الماضي، بدعوى عدم وجود تأشيرة إقامة صالحة، وتم احتجازه بقسم شرطة القاهرة الجديدة، وفي 5 يناير، تلقت أسرته رسالة من السفارة الأوغندية في القاهرة، تؤكد وفاته أثناء احتجازه لدى الشرطة المصرية، وتم تسليم جثمانه وتنتظر العائلة تقرير التشريح الذي يوضح بالتفصيل ظروف وفاة "نشانجا"، كما دعوا لفتح تحقيقات حول ملابسات وفاته، وتحديد المسؤولين عنها ومنع إفلاتهم من العقاب. وأخيرًا ما ورد من معلومات حول وفاة ضابط يمني سابق يُدعى، علي حسن الشرفي، داخل قسم شبرا بالقاهرة، في 20 فبراير، بعد أيام من توقيفه من قبل مباحث الأموال العامة بتهمة الاتجار بالعملة، وأصدرت وزارة الداخلية بيانًا يفيد بأن وفاته كانت نتيجة أزمة قلبية مفاجئة.

ومن حيث سوء أوضاع الاحتجاز رصدنا استغاثة زوجة المحتجز عبد الرحمن حسن دابي، والمحتجز في زنزانة حبس انفرادي بسجن الوادي الجديد منذ أكثر من 10 شهور، والذي يعاني من انعدام النظافة حيث لا يتوافر له لقضاء الحاجة سوي جردل مياه ومنعه من الكتب والتريض ونظارته الطبية إلا عند خروجه للزيارة - التي لا تستمر سوى خمس دقائق، ويخرج إليها مغمض العينين مع تواجد 4 مخبرين ينقلون كل ما بينه وبين زوجته إلى ضابط السجن ويقومون بإنهاء زيارته بالقوة-، وتكررت استغاثات سجن الوادي الجديد عمومًا خلال الشهر من الوافدين الجدد إلى السجن حيث يتم استقبالهم بـ «التشريفة»، حيث يتم تجريدهم من ملابسهم وعصب أعينهم وتعرضهم للضرب بالعصي والخراطيم من عساكر السجن، ووردت شهادات مروعة عن إجبار السجناء علي قضاء حاجاتهم أمام المخبرين ومسيري العنابر.

ومن مركز الإصلاح والتأهيل بوادي النطرون 2، رصدنا الإضراب الجزئي لعدد من السجناء عن الطعام جزئيًا احتجاجًا على الانتهاكات التي تقوم بها إدارة السجن والحرمان التعسفي لأبسط الحقوق بمنع إدخال الطعام والملابس الثقيلة التي تحميهم من شدة البرد والأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة، وهو الإجراء الذي يشكل خطرًا كبيرًا علي حياتهم، وامتداد التعسف لذويهم أثناء الزيارات التي لا تتجاوز العشر دقائق وتكون بمراقبة والتحدث عن طريق ميكروفون. كما رصدنا أيضًا إضراب المحتجز أحمد عرابي، والمحتجز في سجن العاشر من رمضان؛ احتجاجًا على حرمانه من الحرية تعسفيًا واختفاؤه القسري لمدة أسبوعين داخل مقر الأمن الوطني بشبرا وما تعرض له من تعذيب وانتهاكات داخل محبسه بمقري بدر 1 وبدر 3.

كذلك رصدنا رسالة صادمة لمحتجزة - نتحفظ علي ذكر اسمها ومقر احتجازها لاعتبارات تتعلق بأمانها الشخصي-، تضمنت الكثير من الانتهاكات المروعة التي تختص بها إدارة السجن المحتجزة به السجينات علي ذمة قضايا سياسية؛ من منع الزيارات والتجريد المستمر من المتعلقات الشخصية، وذكرت التعذيب الذي تعرضت له أثناء فترة اختفائها قسريًا بالكهرباء والتجريد من الملابس والتهديد بالاغتصاب من قبل ضباط الأمن الوطني، فضلاً عن سرقة متعلقات لها من أموال ومشغولات ذهبية أثناء القبض عليها وعدم تسجيلها في محاضر الضبط، وفي السجن تضطر إلى دفع «إتاوة» لبعض السجينات الأخريات بإيعاز وترحيب من ضباط المقر فضلًا عن تعرضها لمحاولة قتل ومحاولة اعتداء جنسي على يد إحداهن دون رادع، مما دفعها لمحاولة الانتحار مع استمرار تلك البشاعات بحقها وتم منعها من قبل زميلاتها في اللحظات الأخيرة.

و رصدنااستغاثة من محام المحتجز طاهر جمال، المحبوس احتياطيًا منذ 4 سنوات تقريبًا، يتحدث فيها عن محاولة الأخير الانتحار بعد استنفاد كل الطرق المتاحة لإخلاء سبيله، فضلاً عن استغاثة والدة العامل سامح زكريا، السائق بهيئة الإسعاف والمحبوس احتياطيًا منذ عام ونصف، للإفراج عنه كونها تعاني من حالة صحية متدهورة ولا تستطيع زيارته، وكونه أيضًا

معرضًا للإصابة بالشلل ويحتاج رعاية طبية دورية.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في الفترة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

تحالف المادة 55 https://www.facebook.com/Article55egypt

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان - حقهم -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال